الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

باردو في 23 أفريل 2012

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد18** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: النظر في تركيبة وصلاحيات هيئة دستورية مستقلّة للانتخابات.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السيدين جمال الطوير والناصر البراهمي وبحضور الآنسة ريم الثايري.

الافتتاح : الساعة 14 و20د

انطلقت الجلسة برئاسة السيد عبد العزيز شعبان نائب رئيس لجنة الهيئات الدستورية الذي قدّم جدول أعمال اللجنة ثمّ تطرّق إلى الإجماع الذي حظيت به فكرة إنشاء هيئة دستورية خاصّة بالانتخابات سواء داخل اللجنة أو خارجها وأحال الكلمة للسادة النوّاب لكي يقدموا ملاحظاتهم حول الندوة التي شاركوا فيها يوم 18 أفريل 2012 بنزل المشتل حول "أيّة مكانة لهيئة منظّمة للانتخابات في الدستور الجديد؟ ".
ولاحظت السيدة نادية شعبان أنها اقترحت الاستماع لأعضاء من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ليفيدوا اللجنة بتصوراتهم في هذا الشأن وبخصوص الندوة التي شارك فيها أعضاء اللجنة اعتبرت أن المداخلة الوحيدة التي لفتت انتباهها هي تلك التي قدمها السيد كمال الجندوبي ووافقها السيد وسان ياسين في هذا.

واقترح السيد البشير شمام أن لا يشارك كل أعضاء اللجنة مستقبلا في الندوات التي تتم الدعوة إليها والاكتفاء بإرسال شخصين يقومون بإعداد تقرير حول مشاركتهم دون تعطيل أعمال اللجنة وثمن السيد عبد الباسط بن الشيخ مداخلة السيد جمال الطوير بالندوة والتي قدمت أعمال اللجنة على أحسن وجه.
واقترحت السيدة نادية شعبان الانطلاق في صياغة تصور وتحديد صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات وعارضها في ذلك السيد منير بن هنية معتبرا أنه من الضروري مزيد الاستماع والاستئناس برأي الخبراء قبل وضع تصور ووافقه

السيد عبد المنعم كرير في هذا الموقف بينما رأت الآنسة آسيا النفاتي ضرورة التعمق في جميع الهيئات سعيا لإيجاد تصور مشترك ونظرا لأن النقاش في الهيئة المستقلة للانتخابات مرتبط بقانونها الأساسي الذي سننظر فيه، مثلا في طريقة انتخاب أعضاء الهيئات الدستورية، يمكن وضعه في فصل أول .

واعتبر السيد سليمان هلال أنه من الأفضل الاتفاق الأولي على القائمة النهائية للهيئات الدستورية قبل الانطلاق في دراسة الهيئة المستقلة للانتخابات وطرح السيد البشير شمام فكرة عرض القائمة المتفق عليها على أنظار الجلسة العامة حتى لا يضيع الوقت في الصياغة دون أن تحظى بعض الهيئات بالموافقة من المجلس الوطني التأسيسي ودعم السيد سليمان هلال هذا الموقف.
ولم يوافقه الرأي كل من الآنسة آسيا النفاتي والسيدة دليلة بوعين والسادة وسام ياسين وعبد الباسط بن الشيخ مؤكدين أن اللجنة هي سيدة نفسها وستدافع عن الهيئات التي ستقترحها دون أن تتخلى عن صلاحياتها للجلسة العامة.
وطلبت السيدة نادية شعبان من كل طرف الرجوع إلى كتلته وتحديد موقفها من الهيئات المقترحة.
وتواصلت أعمال اللجنة بدراسة وثيقة أعدها الفريق الإداري تتضمن تقديما لمقتطفات من مجموعة من الدساتير المقارنة ومن مشاريع الدساتير المعروضة على اللجنة ودار حولها نقاش ثري وهي:

-دستور جنوب إفريقيا:

بعد تلاوة الفصول المتعلقة بلجنة الانتخابات بدستور جنوب إفريقيا لاحظت السيدة نادية شعبان عدم التطرق للاستفتاءات صلب هذا الدستور ورأى السيد سليمان هلال في هذا الإطار أن الإشراف على الاستفتاءات أمر ضروري بينما لفت السيد عبد الباسط بن الشيخ النظر إلى مسألة عدم تحديد تركيبة هيئة الانتخابات صلب الدستور المدروس واعتبر أن إحالة الأمر للقانون هو غير محمود إذ يجب تحديد الصلاحية والتركيبة والمبادئ بوضوح وأكدت السيدة حبيبة التريكي على المعايير الدولية الخمس التي يجب توفرها في هيئة دستورية وهي: الاستقلالية والشفافية والحيادية والنزاهة والحرفية مبرزة أن دستور جنوب إفريقيا أشار إلى هذه المبادئ بصفة ضمنية.
واعتبر السيد ربيع العابدي أن أسلوب الصياغة إن كان تفصيليا أو مقتضبا يعود للهيئة التنسيقية إلا أن السيدة نادية شعبان والسيد نعمان الفهري اعتبروا أن المسؤولية ترجع للجنة التأسيسية فقط وهي التي تحدد المبادئ الأساسية والنشاط والتركيبة وأن دور الهيئة التنسيقية هو تلقي المشاريع الأولية من اللجان ثم التنسيق بينها.

وأكد السيدين عبد الباسط بن الشيخ وسليمان هلال أن الجانب المشترك بين جميع الهيئات الدستورية يجب وضعه في فصل تمهيدي لتجنب تكرار التفاصيل عند الصياغة.

-دستوري فينزولا والشيلي:

تضمن الدستور الفينزولي تسمية المجلس الوطني الانتخابي الذي يتدخل في كامل مراحل العملية الانتخابية ولاحظ الجميع التفاصيل الكثيرة التي يتضمنها هذا الدستور في المادة الانتخابية مما يجعله أشبه بقانون .

وأشار السيد منير بن هنية أنه بهذا الدستور لا يمكن مراجعة القانون الانتخابي أثناء الفترة النيابة من جهة أخرى لفت السيد عبد السلام شعبان النظر إلى تدخل المجلس الوطني للانتخابات حتى في انتخابات الهيئات الوطنية والنقابات المهنية و الأحزاب السياسية.

وأكدت السيدة نادية شعبان أن التركيبة لا تتغير برمتها بل على أساس التجديد النسبي.

وبالنسبة لدستور الشيلي استنتج الجميع أنه يتحدث عن العدالة الانتخابية إذ تتخذ فيه هيئة الانتخابات الشكل القضائي مع وجود محاكم جهوية للانتخابات .

***مشاريع الدساتير:**

تناول النقاش مقترحات حزب آفاق تونس ولجنة الخبراء وشبكة دستورنا.

فبالنسبة للمقترحين الأوّلين لاحظ الجميع أنهما متطابقان ويحيلان للقانون تحديد تركيبة الهيئة وصلاحياتها.

أما بالنسبة لمقترح شبكة دستورنا فقد انتقد السيد عبد الباسط بن الشيخ فكرة تسمية أعضاء الهيئة من قبل رئيس الجمهورية التي لا تضمن الحيادية الضرورية لعمل الهيئة المستقلة للانتخابات.كما رأى السيد سليمان هلال أن خمس فصول تكفي لتحديد الملامح الأساسية لهذه الهيئة الدستورية وأن مقترح شبكة دستورنا لم يأت على ذكر تنظيم الاستفتاءات ولا على استشارة المجتمع المدني في تسمية أعضاء الهيئة وأكد على ضرورة التفكير في الانعكاسات المالية لديمومة الهيئات.

رفع الجلسة على الساعة 17و55د.

رئيس اللجنة **المقرر**